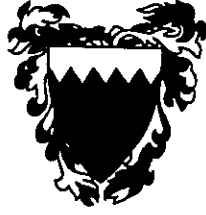


تقرير لجنة الشؤون الخارجية والدفاع
والأمن الوطني بشأن مشروع قانون
بالتصديق على اتفاقية تجنب الازدواج
الضريبي ومنع التهرب من الضرائب
بالنسبة للضرائب على الدخل بين
حكومة مملكة البحرين وحكومة
الجمهورية اللبنانية ، المرافق للمرسوم
الملكي رقم (٣٨) لسنة ٢٠٠٤



التاريخ : ٢٠٠٥ / ٣ / ٧ م

**الموقر
معالي الدكتور فيصل بن رضي الموسوي
رئيس مجلس الشورى**

تحية طيبة وبعد ،

يسرني أن أرفق لمعاليتكم طي هذا الكتاب تقرير لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بخصوص مشروع قانون بشأن التصديق على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب بالنسبة للضرائب على الدخل الموقعة بين حكومة مملكة البحرين وحكومة الجمهورية اللبنانية، المرافق للمرسوم الملكي رقم (٣٨) لسنة ٢٠٠٤م. راجين من معاليتكم عرضه على المجلس لاتخاذ ما يراه مناسباً .

وتفضلوا بقبول فائق الشكر والتقدير ،،،

أخوكم

**د. خالد بن خليفة آل خليفة
رئيس اللجنة**

المرفقات :

١. تقرير اللجنة حول مشروع القانون .
٢. ملاحظات لجنة الشؤون التشريعية والقانونية .
٣. قرار مجلس النواب حول مشروع القانون .
٤. تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس النواب .
٥. مشروع القانون .
٦. الاتفاقية .
٧. رأي لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بمجلس النواب .

٢. السيد محمود الكوهجي
الوكيل المساعد للشؤون الاقتصادية- وزارة المالية
والاقتصاد الوطني.
٣. السيد محمد طالب
مدير إدارة العلاقات الاقتصادية- وزارة المالية
والاقتصاد الوطني.
٤. الدكتور حازم جمعة
مستشار قانوني أول- وزارة المالية والاقتصاد الوطني.
٥. السيد عبدالكريم بوعلاي
رئيس الإعلام الاقتصادي والمالي- وزارة المالية
والاقتصاد الوطني.
٦. السيد صلاح هلال
مستشار قانوني- وزارة شؤون مجلس الوزراء.

وبتاريخ ٦ مارس ٢٠٠٥م تلقت اللجنة تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بشأن مشروع القانون.

وقد تم اختيار السيد عبدالمجيد يوسف الحواج مقررأً أصلياً، والسيد حبيب مكّي هاشم مقررأً احتياطياً.
تولت أمانة سر اللجنة السيدة ميرفت علي حيدر.

أولاً : رأي ممثلي الجهات الحكومية المختصة:

١. وزارة المالية والاقتصاد الوطني:

* إن الاتفاقية تكمل اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة بين حكومة مملكة البحرين وحكومة الجمهورية اللبنانية.

* بما أن مملكة البحرين لا تعمل بنظام فرض الضرائب على القطاعات الخاصة فإن

~~من مصلحتها توقيع مثل هذه الاتفاقيات. لا يمكن القطاعات البحرينية الخاصة~~

من الاستفادة من العمل في الخارج والتمتع بإعفاء ضريبي.

تقرير لجنة الشؤون الخارجية والدفاع
والأمن الوطني بخصوص مشروع قانون
بشأن التصديق على اتفاقية تجنب
الازدواج الضريبي

مشروع القانون

١. الديباجة :

نص الديباجة كما ورد من الحكومة الموقرة:

"نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين.

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب بالنسبة للضرائب على

الدخل بين حكومة مملكة البحرين وحكومة الجمهورية اللبنانية الموقعة في مدينة بيروت بتاريخ

٩ جمادى الآخر ١٤٢٤هـ الموافق ٧ أغسطس ٢٠٠٣م،

أقر مجلس الشورى ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه".

توصية اللجنة :

- توصي اللجنة بالموافقة على نص الديباجة كما ورد من الحكومة.

٢. المادة الأولى :

نص المادة كما ورد من الحكومة الموقرة:

" صودق على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب بالنسبة للضرائب

على الدخل بين حكومة مملكة البحرين وحكومة الجمهورية اللبنانية الموقعة في مدينة بيروت

بتاريخ ٩ جمادى الآخر ١٤٢٤هـ الموافق ٧ أغسطس ٢٠٠٣م ، والمرافقة لهذا القانون".

توصية اللجنة :

~~توصي اللجنة بالمرافقة على نص المادة كما ورد من الحكومة.~~



التاريخ : ٦ مارس ٢٠٠٥ م

**السيد الفاضل الدكتور خالد بن خليفة آل خليفة المحترم
رئيس لجنة الخارجية والدفاع والأمن الوطني**

**الموضوع : مشروع قانون بشأن التصديق على اتفاقية تجنب الازدواج
الضريبي ومنع التهرب من الضرائب بالنسبة للضرائب على الدخل
الموقعة بين حكومة مملكة البحرين وحكومة الجمهورية اللبنانية،
المرافق للمرسوم الملكي رقم (٣٨) لسنة ٢٠٠٤ م**

بتاريخ ٢٣ فبراير ٢٠٠٥ م، أرفق رئيس مجلس الشورى ضمن كتابه
رقم (١٥/٩٩ - ١٥ - ٢ - ٢٠٠٥)، نسخة من المشروع بقانون أنف الذكر، وذلك
لمناقشته وإبداء الملاحظات عليه للجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني.

وبتاريخ ٢ مارس ٢٠٠٥، عقدت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية اجتماعها السابع
والعشرين، حيث اطلعت على مشروع القانون أنف الذكر، وقرار مجلس النواب بشأنه،
وتقرير لجنتي الشؤون المالية والاقتصادية والشؤون التشريعية والقانونية بمجلس النواب،
وذلك بحضور المستشارين القانونيين والاختصاصي القانوني بالمجلس.